ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

معوقات دور مؤسسات المجتمع المدني في ظل التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003

Obstacles to the Role of civil society institutions in light of the Democratic transition in Iraq after 2003

أنس مالك عواد الخزرجي[1]*، طالب دكتوراه علوم سياسية، الجامعة الإسلامية في لبنان، بيروت،

anasalkhazraje@gmail.com

Anas Malik Awad Al-Khazraji, PhD student in Political Science, Islamic University in Lebanon, Beirut

الأستاذ الدكتور طوني جورج عطاالله، أستاذ العلوم السياسية، الجامعة الإسلامية في لبنان، بيروت،

tony.g.atallah@gmail.com

Prof. Tony Georges Atallah , Professor of Political Sciences, Islamic University in Lebanon, Beirut, tony.g.atallah@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 20 / 5 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 20 / 7 / 2025**

*المؤلف المرسل:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص:

لم تكن عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 مجرد عملية تغيير لنظام سياسي، بل كانت أشبه بزلزال عنيف هز بنية الدولة والمجتمع على حد سواء. في قلب هذا الزلزال، وفي الفراغ الذي خلفه انهيار السلطة الشمولية، وُلدت آلاف من منظمات المجتمع المدني، حاملةً معها آمالاً عريضة في بناء ديمقراطية حقيقية، وترسيخ ثقافة المواطنة، ومراقبة السلطة الجديدة. لكن ذلك الأمر واجهة العديد من الإشكاليات، وهذه الدراسة قامت بتسليط الضوء على هذا التحول، من خلال البحث في أعماق العلاقة المعقدة والإشكالية بين آليات بناء الدولة الديمقراطية من جهة، والدور الفعلي الذي تمكنت مؤسسات المجتمع المدني من أدائه من جهة أخرى. وأبرز ما توصلت له الدراسة من نتائج تمثل بأن هيئات المجتمع المدني هي هذا المصطلح الذي شكل ثورة في مجال الديمقراطية بخلقه مجموعات جديدة تقوم إلى جانب الأحزاب السياسية والقوى الضاغطة، على أن ما يميز تلك المجموعات هو بعدها عن السياسة وأبرز التوصيات تمثلت بضرورة أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور رئيس في رسم الاستراتيجيات الخاصة ببناء الدولة العراقية وبالتنسيق مع الحكومات وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني من خلال تطوير صياغة عمل وإطارات نظرية ملائمة لتوطين النشاط المدني.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات المجتمع المدني، التحول الديمقراطي، المعوقات، العراق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract:

The democratic transition in Iraq after 2003 was not simply a process of changing the political system, but rather a violent earthquake that shook the structure of both the state and society. In the midst of this earthquake, and in the vacuum left by the collapse of totalitarian rule, thousands of civil society organizations were born, carrying with them broad hopes of building a true democracy, consolidating a culture of citizenship, and monitoring the new authorities. But this matter faced many problems, so this study shed light on this transformation, by investigating the depths of the complex and problematic relationship between the mechanisms of building a democratic state on the one hand, on the other hand, the effective role that civil society institutions have been able to play. The most prominent findings of the study are that civil society organizations represent a term that has revolutionized democracy by creating new groups that operate alongside political parties and pressure groups. What distinguishes these groups is their distance from politics. The most prominent recommendations were that civil society organizations should play a major role in formulating strategies for building the Iraqi state, in coordination with governments, and in activating the role of civil society institutions by developing appropriate working formulas and theoretical frameworks for localizing civil activity.

Key words : Civil Society Institutions, Democratic Transition, Obstacles, Iraq.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة:

شهد العالم وخصوصاً في العقدين الأخيرين من القرن الماضي تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني وزيادة عدد منظماته، وهناك أسباب عديدة أدت إلى هذا الازدياد، منها عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع، وانتشار النظم الديمقراطية، والعولمة، وانهيار النظم السياسية الشمولية، وبروز التحولات السياسية والاقتصادية التي شملت أكثر دول العالم الثالث ودول أوروبا الشرقية، وتحرر الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي السابق بعد تحلله. فقد كانت الجهة التي تضطلع بالأدوار الرئيسية والأنشطة المختلفة في المجتمع سابقاً هي القطاع الحكومي العام وقطاع الشركات الخاصة. ولكن حالياً بدأ قطاع المنظمات غير الحكومية يتوسط المشهد للعب دور فاعل في المجتمع وخصوصاً في مجال التنمية.

وعلى الرغم من أهمية دور منظمات المجتمع المدني والجمعيات في العراق وأهمية عملها ودورها إلا انها لا يمكن أن تعمل من دون الأخذ بنظر الاعتبار الظروف والبيئة التي تعمل فيها وتحيط بها في المجتمع العراقي، فهذه البيئة والظروف قد تشتمل على محفزات تساعدها في نشاطاتها وقد تكون العكس عندما تشتمل على أوضاع معينة قد تكون بحد ذاتها عقبات تعيق عملها، ومن خلال هذا الدراسة سنتناول هذه المحاور.

وبالرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني تعمل على الساحة العراقية منذ سنين إلا أنها تقلدت أسماء مختلفة من منظمات وجمعيات ونقابات واتحادات اجتماعية ونسوية، وما إلى ذلك... وتم تغييبها في مراحل تاريخية لاحقة مع بروز النظم العسكرية والشمولية والانقلابات والأحكام العرفية منذ منتصف القرن العشرين وما بعدها حتى احتلال العراق سنة 2003 وما بعدها. وتعد تلك الكيانات التي وصفت سابقًا بهيئات المجتمع المدني، من بين أهم الأدوات التي تستخدمها الجماهير من أجل المطالبة بحقوقها، وذلك من خلال توحيد القوى الفردية، وتجميعها في إطار مشترك، يصب في النهاية لمصلحتهم جميعًا. ذلك لأن معظم دول العالم العربي إن لم تكن اغلبها، كانت ترفض العمل المستقل الذي من شأنه أن يؤثر في الأفراد؛ لذلك، كانت تلك الهيئات تُعدّ الأداة القوية والفعالة إذا ما استخدمت بالطريقة الصحيحة للمطالبة بالحقوق، وتحقيق الأماني لهم.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وبعد عام (2003) فقد تأسس مفهوم جديد لمنظمات المجتمع المدني، وهي المنظمات غير الحكومية في الوقت الراهن، وهي تختلف عن مفهوم المنظمات إبان نظام "البعث" لأنها كانت مرهونة لنقابات واتحادات وجمعيات تدار من قبل وزارة الداخلية. لقد ساعد التغيير في العراق على عودة الكثير من منظمات المجتمع المدني التي كانت غائبة بسبب نظام الحزب الواحد، وكان لهذه المنظمات دور كبير في التحول الديمقراطي الأمر الذي سنقوم ببحثه في هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة

تتبلور إشكالية الدراسة في السؤال المحوري التالي: إلى أي مدى نجحت آليات التحول الديمقراطي التي تم تبنيها في العراق (مثل كتابة الدستور، وإجراء الانتخابات، وتأسيس مؤسسات الدولة) في تمكين مؤسسات المجتمع المدني لتصبح شريكاً فاعلاً في عملية التحول، أم أن هذه الآليات ذاتها، بما حملته من تحديات كالمحاصصة الطائفية والتدخلات الخارجية وضعف الدولة، قد أدت إلى تهميش دور هذه المؤسسات وحصره في نطاقات محدودة؟.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة لفهم أحد أهم مفاصل تاريخ العراق المعاصر. فهي لا تقيّم فقط نجاح أو فشل "المشروع الديمقراطي"، بل تقيّم أيضاً نضج وقدرة "المجتمع" نفسه، ممثلاً في منظماته، على التفاعل مع هذا المشروع. عملياً، تقدم الدراسة دروساً قيمة لصانعي السياسات والناشطين المدنيين حول التحديات الحقيقية التي تواجه بناء الديمقراطية في مجتمعات ما بعد الصراع.

منهجية الدراسة:

ستعتمد الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي لفهم سياق التحولات التي مر بها العراق، ومنهج دراسة الحالة (Case Study) من خلال التركيز على تجربة المجتمع المدني العراقي كنموذج، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الوثائق والدساتير والقوانين والتقارير الدولية والمحلية ذات الصلة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الأول: متطلبات التحول الديمقراطي في العراق

لا بد من التوضيح بأن مسألة التحول الديمقراطي ليست بالأمر الهين بل تعترضها عقبات وعقبات خاصة عندما يكون الشعب قد آلف النظام السياسي القائم ولم يبد أي إعتراض أو مطالب لتغييره. ومن الطبيعي أن لا يسعى القائمون على السلطة السياسية على خطوة التحول من تلقاء أنفسهم، إذ أنهم اعتادوا أو بالأحرى استسهلوا النظام القائم للوصول إلى تحقيق مآربهم السياسية[1].

ومن هنا نؤكد بأن بداية التحرك للمطالبة بالتحول لا بد وأن تكون من الشعب، وبالتالي يتوقف تحقيق هذا التحول المطلبي على تجاوب السلطة السياسية لتحقيق التحول المراد تطبيقه نزولاً عند الإرادة الشعبية، حيث أن التحول لا بد من أن يتطلب تعديلاً دستورياً، لكي يأتي بصورة ديمقراطية، وتوافقية بين مطالب الشعب وإرادة الطبقة السياسية، فمن دون هذا التوافق لا مجال للتحول الديمقراطي اللهم إلا إذا تم التحول عن طريق العصيان الشعبي أو الثورة، أو بأي وسيلة تستعمل القوة من قبل الشعب لتنفيذ هذا التحول[2]. وعلى هذا الأساس وقياساً على تشعبات تفاصيل هذا المبحث سنعمل على شرح تلك التفاصيل من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: واقع التحول الديمقراطي في العراق ما بين عام 2003 لغاية 2005

إن ممارسة حقوق الإنسان والحريات في المجتمع لا تتحقق من خلال مصادقة الدولة على المعاهدات والمواثيق الدولية فقط، ولا بمجرد التحفظ عليها في الدستور والتشريعات الداخلية للدولة، لأن الحرية ليست سوى حق للمواطن. وفي مواجهة السلطة العامة، يتم تأسيسها فقط في نظام ديمقراطي، أي نظام تكون فيه سلطة الحكومة هي إرادة جميع الناس. داخل منظمة قانونية وسياسية تضمن لكل مواطن الحق في المشاركة في تشكيل الإرادة العامة، والتي تتولى إدارة شؤون المجتمع وفقا للقواعد والرقابة المحددة مسبقا وما إلى ذلك، أن الميزة التي تميز النظام الديمقراطي من الآخرين هو خضوع السلطة الحاكمة للقانون من خلال

[1])غسان مجذاب، أمجد طعمة، حقوق الانسان والديمقراطية ، العراق، 2018م، ص 2

[2]) أحمد سعيد نوفل، "معايير تصنيف الأحزاب السياسية"، ندوة دور الأحزاب في التنمية السياسية، مركز الريادة للمعلومات، عمان، الأردن، 1997، ص 24.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ضمانات تضمن الحقوق والحريات العامة، وتفرض قضايا الديمقراطية ونشر قيم الحرية والمساواة وسيادة القانون نفسها على الساحة الدولية، فقد اضحت هذه القضايا على رأس أولويات رجال السياسة، ان الحريات العامة التي يتوجب وجودها للحديث عن نظام حكم ديمقراطي حقيقي هي تشكل أساساً للديمقراطية[1].

ففي اقوال لبعض الباحثين لخص فيها مفهوم الحكم الديمقراطي قائلا: (لا يحق لأي شخص أن يحكم الآخرين دون رضاهم) حيث ان الدولة أو الحكومة الديمقراطية ما هي الا حكومة من الشعب وللشعب إذن الهدف هو صيانة حقوق المواطن وكرامته وتشجيع التنمية الاقتصادية بما تحويه من توفير للخدمات والاحتياجات الاساسية للمجتمع[2].

والقول الآخر: (اذا ضاق الشعب ذرعاً بحكومته فله مطلق الحرية الدستورية ان يغيرها، والى جانب هذا ما نص عليه احكام الدستور العراقي لعام (2005م) النافذ في الباب الثاني الحقوق والحريات حيث نصت المادة (14) على أنه العراقيون متساويين أمام القانون بدون تمييز، وذلك إن تنوع أصول الساكنين في العراق بين عرب واكراد وتركمان وأشوريين مسلمين ومسيحيين وصابئة واليزيدين وغيرهم، كان ولا زال يشكل مصدراً للتنوع والغنى الداعمين للوحدة حيث عاشوا جنباً إلى جنب منذ قرون وتلك احدى مزايا وخصائص الشعب العراقي، ان وجود مجموعة من الحقوق والحريات العامة تمثل الاساس الراسخ لأي نظام ديمقراطي أينما وجد، وعند غياب هذه الحقوق الأساسية لا يمكن الحديث عن بناء ديمقراطي سليم و وواعي وذلك مرتبط برأي الشعب ويسعى في الانظمة الديمقراطية، ومن صفات هذه الحقوق هي الشمولية والعمومية بما يسمح بتطبيقها[3].

من البديهي أن عام 2003 الذي أسقط فيها الأميركيون النظام السابق ليس من السهل محوه من الذاكرة. إذ نتج عنه دمار غير مسبوق في العراق وإسقاط النظام السابق ووضع الحاكم الأميركي (برايمر) على كل

---

[1]) طهاري حنان ويوسفي مباركة، "تنظيم الجمعيات في القوانين الجزائية حرية بين الانغلاق والانفتاح"، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 18، العدد 73، 2021، ص 141.

[2]) محمد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان، مركز دراسات الوحدة العربية مجلة المستقبل العربي، مجلد 23 العدد 257، بيروت، 2020م، ص214.

[3]) طهاري حنان ويوسفي مباركة، مرجع سابق، ص213.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مفاصل الدولة، ووضع إلى جانبه مجموعة من القيادات في تلك المرحلة الإنتقالية التي نقلت العراق من الحكم الإستبدادي القائم على نظرية الحزب الواحد، إلى مرحلة الدخول في الديمقراطية وذلك من خلال إقرار دستور يجسد دولة القانون، بمعنى أن الحاكم قبل المحكوم يخضع لقواعد الدستور [1].

هذه المرحلة عانى الشعب العراقي خلالها من الفوضى في كل مفاصل حياته الاجتماعية والسياسية، والتي سمحت للسلطة الانتقالية بقيادة (برايمر) بالتحكم في كل مؤسسات الدولة، بعد حلّ الجيش العراقي والقوى الأمنية وإعادة بناء المؤسسات العراقية وفق منظومة سياسية غلافها الديمقراطية، لكنها من الداخل كانت محكومة بالتوازنات والتبعيات، بحيث جاء توزيع السلطات الأساسية وفق التوزيع الطائفي والمذهبي لكافة مكونات الشعب العراقي. وبالتالي صدر عن مجلس الحكم الانتقالي في الأول من آذار 2003 قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الانتقالية[2]. حيث جاءت الديباجة يومها لتؤكد على " أن الشعب العراقي يسعى إلى إسترداد حريته التي صادرها النظام الاستبدادي السابق حراً يسوسه حكم القانون".

هذا القانون جاء في تسعة أبواب فصل فيها كل المبادئ الأساسية المتعلقة بالسلطات الثلاث وفق مبدأ الفصل بينها ودخلت في كافة تفاصيل المبادئ التي سيؤسس عليها دستور المستقبل في دولة العراق لكي تتحقق الديمقراطية المرجوة من شعبه[3]. وبالتالي وضع هذا القانون المبادئ الأساسية للتحول الديمقراطي والتي يمكن إختصارها:

أولاً: أسس دولة القانون: ركيزتها الأولى وضع دستور يختزن مبادئ الديمقراطية والحريات العامة، مستنداً إلى مبدأ فصل السلطات، وضمانة حقوق الإنسان وحرياته وبالتالي يكون الأساس الأخير لهذه الدولة خضوع الجميع لحكم القانون[4].

---

[1]) محمد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان، مرجع سابق، ص214.

[2]) عبد الغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2020، ص309.

[3]) عبد الإله المنصوري، الديمقراطية وحقوق الإنسان محنة الأمة بين سندان التسلط ومطرقة الفوضى والحروب الداخلية، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي، مجلد 38، العدد 437، بيروت ، 2015م، ص103.

[4]) طهاري حنان ويوسفي مباركة، مرجع سابق، ص214.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: المساعدة في إحياء المجتمع المدني: هذا المفهوم المتعلق بالمجتمع المدني له عدة تشعبات حيث يخطئ البعض بحصر المجتمع المدني فقط بالمنظمات غير الحكومة (O.N.G) بل هو يتخطى ذلك ليشمل تعددية الأحزاب وحرية إنشاء الجمعيات، وإصدار الصحف، وأخيراً الاعتراف بالتعددية تحت مبدأ المساواة بين كل مكونات الشعب[1].

ثالثاً: تكوين الثقافة الديمقراطية: الثقافة الديمقراطية لكي تتحقق خاصة مع الشعب العراقي، يجب أن تتوفر لديها مبادئ أساسية تقتنع بها كافة مكونات هذا الشعب، وفي طبيعة الحال هذه المبادئ لا يمكن أن تتحقق بين ليلة وضحاها، خاصة مع الشعب العراقي، الذي عانى الكثير في ظل النظام السابق، بل تتبلور تدريجياً مع الوقت[2]، ومن خلال الممارسة اليومية، والشعور بالأمان المتبادل بين كافة أفراد الشعب ومن أهم تلك المبادئ هي:

- الإنسان هو خلق الله على الأرض، وإحترام طبيعته الإنسانية، واجب على مستوى الحاكم وعلى مستوى المواطن بغض النظر عن خلفياته العرقية أو الدينية أو المذهبية.
- الإنسان في العراق هو مواطن ينتمي بمواطنيته إلى دولته التي عليها التعامل معه من زاوية المواطنية، دون أي اعتبارات أخرى قد تتغلغل فيها مفاهيم المحاصصة.
- لاعتراف بالآخر هو أساس الديمقراطية، خاصة وأن الاختلاف هو حقيقة لا يمكن حذفها من تكوين المجتمعات ويجب الاعتراف بها، وبالتالي على أساسها يتم الحوار داخل المجتمع[3].

هذا باختصار بعض المفاهيم الأساسية التي رسمها قانون إدارة الدولة العراقية.

---

[1]) عبد الإله المنصوري، مرجع سابق، ص104.

[2]) أحمد محي جعفر الشلاء، الهوية الوطنية العراقية دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص27.

[3]) طهاري حنان ويوسفي مباركة، مرجع سابق، ص213.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الثاني: واقع التحول الديمقراطي بعد دستور 2005 العراق الدائم

لا شك أن القراءة المتأنية للدستور العراقي النافذ حالياً، تؤكد على أن هذا الدستور لم يترك أي تفصيل قد يشير إلى أن العراق دخل فعلاً في منظومة دولة القانون، إلا واعتمده بدءاً من النص على مبدأ الفصل بين السلطات وتفعيل دور القضاء في هذا المجال. لكن بغض النظر عن كل تلك المبادئ التي من الناحية النظرية تعتبر في أعلى درجة من المثالية التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي المنشود في العراق. لكن قبل التعمق في الواقع العراقي الحالي، وفي ظل الدستور الجديد لا بد لنا من التطرق وإن باختصار لبعض المفاهيم المتفق عليها من قبل كبار المفكرين والتي تعتبر أساسية الحصول التحول الديمقراطي[1].

وفي المجمل، إن عملية التحول نحو بناء نظام سياسي ومؤسسات سياسية جديدة في العراق كان ناتجاً عن الاحتلال العسكري الامريكي في 9/4/2003م واسقاط النظام السابق ، ومن ثم عملية التوافق ما بين هذا العمل الخارجي، ومن تولى زمام شؤون العراق سواء كان سلطة أم إدارة وفي إطار المنظومة الدولية التي هيئات القاعدة القانونية لمثل هذا التحول أي ان الانخراط في حركة التحول الديمقراطي بعد 2003م بفعل عامل خارجي وداخلي، فالعامل الخارجي كان اثر التدخل العسكري من الولايات المتحدة الامريكية بإسقاط النظام السابق وتأسيس نظام ديمقراطي، اما عن العامل الداخلي، فيوجز بمجمل ما عاناه المجتمع العراقي من سنين طوال من الاضطهاد والقسر متمثلة بالطابع التسلطي للدولة من خلال اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الاقتصادية، اذ كانت شرعية نظام الحكم تقوم على اساس استعمال العنف أو القوة العسكرية السافرة والارهاب أكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية، وعدم وجود انتخابات لها معنى بالمبدأ الديمقراطي، وعدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والمنظمات المهنية ، والوصول الى السلطة كان من طريق الانقلاب العسكري، وان

[1]) أحمد محي جعفر الشلاء، مرجع سابق، ص27.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الدستور غير معمول فيه ، كلها عوامل أضعفت شرعية النظام السياسي وكانت دافعاً فعالاً وعاملاً مساعداً لإشاعة ثقافة المشاركة واختيار سياسة التغيير الديمقراطي[1].

ومن جهة اخرى يتفق الكل على أن الديمقراطية في العراق شكلاً ومضموناً، كانت غير موجودة في عهد الجمهورية الرابعة عام (1968–2003م) وإنما كان سائداً فيها حكم تسلطي استبدادي قام على أساس الأحادية السياسية، كما لا يجادل أحد في أن الديمقراطية في العراق فتحت جميع أبوابها المغلقة عند سقوط النظام السياسي في 9/4/2003م[2].

أن التغيير السياسي الذي حصل في العراق في تاريخ 9/4/2003م، كان بفعل الاحتلال العسكري المباشر، إذ لم يتم بمبادرة من داخل النظام السياسي السابق نفسه، ولا عن طريق مبادرة مشتركة بين النظام السياسي والمعارضة العراقية، إذ جاءت عملية الاحتلال الأمريكي للعراق في سياق الهيمنة الأمريكية على المنطقة[3]، لم يكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية أدنى شك في أن الحرب ستتبعها فترة احتلال عسكري، لكن كانت هناك شكوك كبيرة حول الحكومة الانتقالية في العراق قبل قيام النظام العراقي السابق[4]، إذ شكلت الإدارة الأمريكية في 20/ كانون الثاني/2003م مكتباً لإدارة العراق سمي (مكتب إعادة التعمير والمساعدات الإنسانية)" وعين الجنرال المتقاعد (جي (غارنر حاكماً مدنياً للعراق ومديراً المكتب أعادة التعمير والمساعدات الإنسانية) [5].

نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق في 9/4/2003م وغياب الدولة و سقوط النظام اذ شكل مجلس الحكم (بقرار من سلطة الائتلاف المؤقتة، وفقاً لصلاحياته كمدير إداري لسلطة الائتلاف إصدار (بول بريمر)

---

[1]) عبد الجبار أحمد عبد الله الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة 17، العدد 32، العراق، 2025م، ص 116.

[2]) جيف سيمونز ، عراق المستقبل السيادة الأمريكية في أعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سفيد العظم، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 2014م، ص 11

[3]) أحمد محي جعفر الشلاء، مرجع سابق، ص28.

[4]) عبد الجبار احمد عبد الله، مرجع سابق، ص49.

[5]) بيترو غالبريت، نهاية العراق، ترجمة: أياد احمد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2017م، ص111.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اللائحة التنظيمية رقم (6) والمتضمنة دعم سلطة التحالف المؤقتة والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والاعتراف بتأسيس مجلس الحكم العراقي) في 13/تموز / 2003م ، ويرى بعضهم إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تذرعت بحربها على العراق من اجل بناء ديمقراطي، فأعتبر تشكيل مجلس الحكم هو الخطوة الأولى بهذا الاتجاه[1]. وهو الجهة الرئيسة للإدارة العراقية المؤقتة 2 . أما صلاحيات هذا المجلس، فقد كانت صلاحيات استشارية فقط[2]. فضلاً عن تعيين الوزراء وعزلهم وتعيين الممثلين الدبلوماسيين والتصويت على الميزانية، وتشكيل لجنة دستورية لأعداد دستور العراق[3].

وتم تشكيل الحكومة المؤقتة وهي الحكومة الثالثة بحسب تسلسلها الزمني التي تشكلت في العراق عقب غزو قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في العام 2003م، وتنفيذاً لما جاء به قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادرة في 8/آذار/2004م، والذي نص على أن تبدأ المرحلة الانتقالية (المرحلة الأولى) بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة تامة تتولى السلطة في 30/ حزيران /2004م ، وخضعت الحكومة العراقية الانتقالية لقانون إدارة الدولة العراقية الذي صدر في 8 آذار /2004م، وذلك حتى تم تشكيل حكومة عراقية منتخبة تخضع الدستور دائم في نهاية عام (2005م)، وكما هو مقرر في المرحلة الانتقالية الثانية، وهي الحكومة الرابعة حسب تسلسلها الزمني التي تشكلت في العراق عقب الإطاحة بالنظام العراقي الأسبق ، ومن ثم تم تشكيل الحكومة الانتقالية وهي أول حكومة تشكل من قبل برلمان منتخب من قبل الشعب حيث حلت هذه الحكومة محل الحكومة العراقية المؤقتة في 3/اذار/2005م والتي جاءت بعد انتخابات 30/1/2005م، وهنا نلاحظ التغير التدريجي لدخول في المسار الديمقراطي[4].

---

[1]) رند رحيم، مراقبة الديمقراطية في العراق، تقرير رقم (1) عن الوضع في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ،297، بيروت، 2018م، ص 80.

[2]) عبد الجبار احمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق دراسات عراقية، مرجع سابق، ص 117

[3])جعفر عتريس، العراق في قلب الإعصار، دار المحبة البيضاء، بيروت، 2014م، ص252

[4])غسان العطية، الحكومة الجعفرية الأولى والمهمات الصعبة، الملف العراقي، المعهد العراقي لتنمية الديمقراطية، العدد 140، العراق، 2025م، ص2.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وبذلك يكون تشكيل الحكومة الدستورية الأولى هي الحكومة الخامسة حسب تسلسلها الزمني بعد سقوط النظام، بعد إقرار الدستور العراقي، كانت الخطوة التالية للحكومة الانتقالية هي أجراء انتخابات تشريعية جديدة لاختيار مجلس نواب جديد ذات صلاحيات دستورية كاملة، لدورة انتخابية كاملة تستمر أربع سنوات[1].

قامت الجمعية الوطنية الانتقالية في 12/9/2005م بإصدار قانون جديد للانتخابات، حيث عدل في 23/11/2005م، يعتمد فيه نظام الدوائر الانتخابية على مستوى المحافظات في انتخاب مجلس النواب، بدلاً من قانون الانتخابات السابق الذي أعتبر العراق دائرة انتخابية واحدة. كما أكد قانون الانتخابات على ضمان حقوق المرأة، إذ أدت الكوتا النسائية إلى ضمان حصول النساء على (25%) من مقاعد مجلس النواب، من خلال اشتراط وجود امرأة واحدة على الأقل مقابل كل ثلاثة مرشحين ذكور ، كما ونصت المادة (9) من قانون الانتخابات رقم (16) العام (2005م) على أن يكون الترشيح بطريقة القائمة المغلقة ويجوز الترشيح الفردي). أما المادة (8) فأنها نصت على أن تقدم الكيانات السياسية قوائم بمرشحيها لشغل المقاعد التعويضية). ويتضح من النصوص السابقة أن قانون الانتخابات رقم (16) لعام (2005م) قد اعتمد نظام التمثيل النسبي مع أسلوب التصويت بالقائمة المغلقة[2].

يمكن القول ان ابعاد التحول الديمقراطي في العراق ارتبطت بمصالح وتوازنات اقليمية ودولية وعدم رغبة القوى الحاكمة بالتغيير والدعوة الحقيقة للإصلاح الداخلي ، وان عملية التحول الديمقراطي في ضل الانظمة الديكتاتورية لها ابعادها السياسية والثقافية والاقتصادية والتأقلم مع التغيير المفاجئ مع هشاشة الوضع الداخلي في العراق والتدخلات الخارجية الإدارة هذا التحول وتحديد مساره في العراق، أن التغيير في النظام السياسي العراقي جاء نتيجة فوضى وتفاوت في طبقات المجتمع مما احدث اختلالات في بنية وتركيبة المجتمع مما جعله جاهز للاستغلال من الخارج وبالأخص الولايات المتحدة الامريكية بحجة الديمقراطية وحقوق الانسان[3]، فالتحول إلى نظام ديمقراطي بعد عام 2003 وصدور دستور 2005 في العراق وضمان

[1]) عبد الجبار احمد عبد الله، مرجع سابق، ص77.

[2]) جعفر عتريس، مرجع سابق، ص277.

[3]) رند رحيم، مرجع سابق، ص132.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

استقراره واستمراره هو عملية معقدة وتستغرق فترة زمنية طويلة حيث يتطلب شروط ومتطلبات عديدة سنقوم بتوضيحها لاحقا.

هنا تبقى لنا كلمة متواضعة حول تلك المداخل وذلك تأييداً لما رآه بعض الباحثين بأن كل تلك الطروحات قد أغفلت بشكل واضح التطرق إلى دور التدخلات الخارجية، من إقليمية ودولية وان بخلفيات مختلفة سياسية أم مذهبية أم عرقية – وهذا بنظرنا يشكل عقبة أساسية بوجه التحول المنشود للعراق والمستقبل شعبه – لأن العراق يخضع لتجاذبات إقليمية ودولية وحتى على المستوى العالمي الاقتصادي، كون العراق من أغنى دول العالم بثروته البترولية والغازية والمصدرة لهذه الطاقة الأساسية.

المبحث الثاني: أثر التكوين المجتمعي العراقي على دور مؤسسات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي

ولذلك سنعمل ولو بشرح موجز على توضيح انعكاسات هذا التنوع في الشعب العراقي، على السياسة، وبالتالي على التحول الديمقراطي. وذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: التنوع الديني والمذهبي وتأثيراته على التحول الديمقراطي في العراقي

يضم العراق العديد من الديانات والطوائف الدينية والقومية واللغوية منذ القدم من شماله إلى جنوبه: يهود ومسيحيين ومسلمين وصابئة وايزيديين، وكل ديانة تنقسم بدورها إلى عدد من المذاهب والطوائف، ويعيش أصحاب هذه الديانات المختلفة على أرض واحدة وتجمعهم قواسم مشتركة عدة أهمها: الأرض والعادات والتقاليد والأعراف وغيرها من العوامل المشتركة وأثرت الديانات الموجودة في العراق على الهوية الوطنية فعلى الرغم من أن الدستور العراقي اعترف بحقوق الأقليات وتمثيلها على المستوى الحكومي والبرلماني إضافة إلى سياسات التلاعب بالهوية من قبل الجماعات الكبرى وعدّها بعض الأقليات داخلة في إطار هوية كبرى عربية مسلمة (سنية، شيعية) أو كردية[1].

[1]. برهان غليون، الدين نقد السياسة: الدولة والدين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2004، ص 14.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إن البدايات الأولى لتأثير المرجعيات الدينية العراقية ظهر في نهاية القرن التاسع عشر متمثلاً بالفتوى التي أصدرها السيد محمد حسن الشيرازي في مدينة سامراء لتحريم امتياز التبغ فكان لهذه الفتوى الدور الأساس في التخلص من الأزمة إذ تم بموجبها عدم تحقيق المصالح البريطانية في العراق[1].

والعراق كبلد نمت فيه عدد غير قليل من الحضارات ووجدت على أرضه العديد من الديانات السماوية، كاليهودية والمسيحية والإسلامية وغير السماوية، ومن هذه الديانات أثرت بشكل مباشر على الانفتاح العراقي القائم على قبول واحترام تعدد الديانات، مع ذلك فقد تعرضت بعض الديانات إلى الإقصاء والمضايقات من قبل ايديولوجيات أخرى دخيلة على المجتمع العراقي[2].

كما أن البداوة (العشائرية) جزء من المجتمع العراقي لا يمكن إنكاره، فهو جزء موجود جنبًا إلى جنب مع الحضارة التي تمتعت بها بلاد ما بين النهرين خلال حقبة زمنية سابقة، فقد أضافت البداوة مفاهيم وصفات مجتمعية إيجابية وسلبية أثرت بشكل مباشر على أيديولوجيا الدولة والمجتمع، وأثرت في السياسة الداخلية والخارجية وعملية صنع القرار[3].

إضافةً إلى القومية العربية والإسلامية والتي تشكل عاملاً مشتركاً مع دول مجلس التعاون؛ لذلك نجد أن العوامل الأيديولوجية بين الطرفين كان لها أثر كبير في تشكيل العلاقات بين الطرفين، وكذلك تأثير في السياسة الخارجية لكلا الطرفين، وشكل التنافس بين الزعامات السياسية لأتباع المذهبين الإسلاميين الرئيسيين في العراق محور الصراع السياسي في الدولة منذ سقوط النظام السابق في عام 2003، إذ يعد النظام السياسي العراقي الحالي نتاج تجربة سياسية دولية، أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها في إقامة أسسه، فبدلاً من المضي بتغيير النظام السياسي السابق جرى التوجه إلى تشكيل

[1]. حازم صاغية، صراع السلام والبترول في إيران، ط 5، بيروت، دار الطليعة، 2019، ص 142.

[2] لطفي حاتم، الإحتلال الأمريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 62.

[3] مفيد الزيدي، "العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد العام 2014"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 16، جامعة بغداد، بغداد، 2016، ص 41.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أوصال الدولة على أسس ضعيفة، وتقويض مؤسساتها كالجيش والأجهزة الأمنية وبعض الوزارات، لذلك أمست هذه الدولة كياناً ضعيفاً على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية كافةً[1].

وفشلت النخب السياسية العراقية في تطوير حكم شامل للجميع، وتعززت الانقسامات الداخلية بسبب تداعيات "الربيع العربي"، وبصفة خاصة تأثيرات الأعمال الإرهابية ضد النظام السوري وسقوط جزء كبير من الأراضي السورية بيد هذه المجاميع وتعزيز المذهبية والإقليمية العابرة للحدود الوطنية وهجرة الكثير من المواطنين بسبب هذه الأعمال، التي امتدت آثارها للعراق، خاصة مع ظهور الجماعات الإرهابية التي تشكلت في سوريا وامتدت إلى العراق، مما سبب ذلك إحدى العقبات التي تقف حائلاً أمام التجانس الاجتماعي العراقي[2].

وفي العراق بدلاً من استغلال التوزيع المذهبي والعرقي كعنصر قوة بل تم إخضاعه لظروف سياسية استغلت من قبل البعض لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصلحة البلد، وعلى الرغم من التحذيرات من الانتماءات المذهبية داخل النسيج الاجتماعي العراقي، كونها أزمة ذات خطر كبير وتجاهلها أخطر، خاصة وأن الاختلاف الفكري الأيديولوجي بين فئات المجتمع الواحد من الأسباب الرئيسية في تفكك المجتمع فيما لو استغل بشكل سلبي. ولعل أبرز مثال على ذلك ما حصل من مجازر واحداث مذهبية فتكت بالشعب العراقي بعد عام 2006، والإقتتال الذي دار في مناطق عدة من تصفيات وثأر ومشاحنات نتيجة الشحن الطائفي وعملية تسييسه الممنهج من قبل جهات وأطراف راحت تدفع بهذا الاتجاه لغايات ومآرب متعددة .

وكان للبعد الديني والإيديولوجي أثر كبير في علاقاتها الخارجية بالدول المجاورة، خاصةً أن الأوضاع العراقية وأزماتها لها امتداداتها الإقليمية والدولية، سواء بسبب الوضع والمكانة الاستراتيجية التي يحتلها العراق داخل الإقليم، أم بسبب الارتباطات الدينية والمذهبية والقومية العابرة للحدود مع دول الجوار، والتي لها تأثير متبادل، والتي تتمثل في التدخلات التي تقوم بها بعض الدول في الوضع العراقي بهدف التأثير،

[1] ناظم نواف إبراهيم، "ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام 2003 وآثرها في الإستقرار السياسي"، دراسات دولية، بغداد، العدد 63، 2016، ص 158-159.

[2] نزار مهدي الطائي، "الاتجاه نحو الدين"، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، عدد 12، رسالة 77، 2009، ص 18.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

او حتى تغيير نتائج أي عملية مصالحة تكون عاملاً مساعدًا في استقرار الوضع العراقي الداخلي، كما هو عليه الأمر بالاتهامات الموجهة إلى إيران بأنها تسعى لمد نفوذها في العراق وتحاول السيطرة عليه على حساب الجوار العربي، أو الاتهامات الموجهة إلى بعض دول الجوار العربي بأنها تأوي وتساعد جماعات المقاومة المسلحة، أو أنها تغض النظر عن تسلل الجماعات الإرهابية إلى العراق.

المطلب الثاني: معوقات وحدة نسيج المجتمع المدني في العراق

ثمة معوقات موجودة في التطلعات المتباينة لمختلف المكونات العراقية، وهي تعيق الوصول إلى وحدة نسيج المجتمع المدني في العراق، رغم ان المكونات الثلاثة، أي العربي والكردي والتركماني، تعيش في نفس الظروف الإقتصادية والاجتماعية والمعيشية، وان كل شيء يدعوها إلى توحيد موقفها والعدول عن تطلعاتها نحو الخارج. إلا انها للأسف لا تفعل ذلك.

هذا الفرع سنحاول تقسيمه إلى ثلاث فقرات، نتطرق في : كل فقرة منها إلى المفاهيم التي ترتكز عليها تلك المكونات الكبرى، والفاعلة من النظام السياسي الداخلي، والتي لا يمكن إسقاط قدرتها على التأثير الداخلي وعلى مجرى التحول الديمقراطي. وبالتالي مدى تأثيرها على هذا التحول المرتجى لكي ينعم الشعب العراقي بالديمقراطية أسوة ببقية الشعوب، لا سيما مع وجود دستور ظاهره ديمقراطي بكل ما للكلمة من معنى.

اولاً: المكون العربي وتطلعاته: لا شك أن المكوّن العربي متمسك بالقضايا العربية المشتركة وفي طليعتها القضية الفلسطينية لذلك وفي ظل النظام القديم حصلت أمور متعددة أدت إلى عزل المكون العربي والعزلة عن العالم العربي. وقد لعبت بعض الدول العربية – مصر والأردن على إجهاض الاجتماع الإقليمي الذي حصل في إسطنبول بدعوة من تركيا وحضور إيران وسوريا لإدانة غزو العراق. كل هذه الوقائع التي حصلت في السابق أثرت على المكون العربي، وأضعفت دوره على الساحة العربية، وهذا ما شخصته أميركا وقوى الاحتلال معها في توسيع الشرخ معًا للمحيط العربي، وبالتالي يشعر هذا المكون أنه أصبح معزولاً من الناحية السياسية، وأصبح بغربة كاملة عن محيطه وعمقه العربي. وان هناك قاعدة مطبقة في الإدراك العام، لم يتم العمل على إزالتها، هي قاعدة الغالب والمغلوب في وطن يحتاج إلى تضامن أبنائه للنهوض به مجددًا.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: المكون الكردي وتطلعاته: لا شك أن هذا المكون يعاني في ذاكرته السياسية، إذ أن الأكراد كانوا يعولون على معاهدة "سيفر" عام 1920 التي أعطت لهم الحق بإقامة دولتهم في شمال العراق وجنوب شرق تركيا وغرب إيران وشمال شرق سوريا، لكن تسلم مصطفى أتاتورك السلطة في تركيا، وما تبع ذلك من تحقيقه لانتصارات عديدة فرض على الدول الأوروبية عقد مؤتمر لوزان الذي نتج عنه توقيع معاهدة لوزان التي ألغت معاهدة "سيفر" عام 1923 وإنتهى حلم الدولة الكردية وتم توزيع الأكراد على دول انتشارهم (العراق– تركيا – إيران – سوريا). لم يقبل الأكراد بهذا التوزيع وعقد في باريس عام 1927 أول مؤتمر كردي، حيث أجمعت مختلف التنظيمات السياسية الكردية على متابعة الكفاح من أجل دولة كردية مستقلة. لذلك سعى النظام العراقي منذ عهد الملكية إلى تقريب الأكراد لصهرهم حزبيًا وعقائديًا ضمن الدولة العراقية لكن بقيت هناك تيارات متشددة تدعو إلى الدولة المستقلة.

مع انقلاب 1958 وإعلان الجمهورية عادت المعارضة الكردية، إلى العراق، بعد أن رجع زعيمها مصطفى البارازابي والذي لجأ إلى الاتحاد السوفياتي بعد سقوط جمهورية مهاباد الكردية في الجزء الإيراني من كوردستان، لكن الإتفاق لم يتم مع النظام الجديد، وقامت أول انتفاضة ضد النظام العراقي في أيلول 1961. عندما تسلّم حزب "البعث" السلطة عام 1963 أعطى الأكراد وعداً بإقامة حكم ذاتي، لكن فيما بعد حصلت تطورات أدت إلى تأزيم العلاقة بين الأكراد والسلطة على أثر زيارة البارازابي إلى تل أبيب، وثبوت تطور العلاقة الكردية– الإسرائيلية. لكن سرعان ما تدهورت هذه العلاقة لتتنصل الحكومة العراقية من وعدها بالحكم الذاتي، حيث عقدت اتفاقية الجزائر عام 1975 مع شاه إيران، ويتنازل فيها العراق عن مطالبه المتعلقة بشط العرب والمناطق المتنازع عليها مقابل أن توقف إيران الدعم للأكراد[1].

بلغت الأزمة ذروتها بين النظام العراقي والأكراد عام 1988 بعد عملية الأنفال وإستعمال السلاح الكيماوي وإزالة قرى كردية، حيث نتيجة ذلك صدر قرار مجلس الأمن عام 1991 بحظر الطيران، وهكذا دخل الأكراد منذ ذلك الحين بنوع من الإستقلال الذاتي لتسارع قوات البشمركة عام 2003 بمساعدة القوات الأميركية في

[1]. وليد عبد الناصر، "الأكراد وإسرائيل"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والثلاثون المجلد 33، العدد 2، 2020، ص 211.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عملياتها لإسقاط النظام القائم. وعلى هذا الأساس دخل الأكراد ضمن مفهوم جديد يسعون من خلاله إلى تحقيق حلمهم بإنشاء دولة مستقلة في العراق كمرحلة أولى، وهذا ما له تأثير مباشر على مفهوم الديمقراطية وتحولاتها ضمن الدولة العراقية[1]. فنالوا إقليمًا في دولة العراق الفدرالية. وهذا أقصى ما استطاعوا تحقيقه، ورغم ذلك يعيش إقليم كردستان–العراق جدلية العلاقة بين المركز والطرف.

ثالثاً: المكون التركماني وتطلعاته

هذا المكون له خصوصيات إذ منذ نشأة العراق عام 1921 في ظل الملكية بدأ هذا المكون يشعر أنه يواجه تغييرات من شأنها طمس الخصوصية التركمانية، بالرغم من أنهم على خلاف المكون الكردي لم يعارضوا بالمطلق الأنظمة العراقية التي تناوبت على السلطة، وقد استمروا في تعليق الآمال على الموقف التركي من خلال السعي إلى إستعادة " ولاية الموصل " التي هي أساس الخلاف التركي – العراقي منذ تكوين العراق. ثم تطورت الأمور عندما بدأ النظام العراقي مع صدام حسين تعريب محافظة كركوك بإستبدال التركمان والأكراد بالعرب. وهنا طرأ عامل جديد هو بروز معارضة تركمانية واجهت المطالب الكردية في قضية كركوك ومطالبة الأكراد بها[2].

ومن المتابعة يتضح بأن تركيا كانت ولا زالت تطالب بحقوق الأقلية التركمانية، بإعتبارها من أصول تركية، والبعد الثاني هو أن كركوك منطقة غنية بالبترول، والبعد الثالث هي دعم المجموعة التركمانية بوجه القوى الكردية في العراق، لمنعها من التواصل مع أكراد تركيا. وقد تفاعلت مسألة التركمان بعد سقوط النظام 2003، حيث عمل الأكراد على ضخ أعداد كبيرة منهم إلى كركوك لإعادة التوازن فيها. وقد استمر هذا التوتر التركماني– الكردي مع السلطة العراقية، وذلك بهدف الوصول إلى صياغة خطة سياسية لكنها لا ترتقي في خلاصة الأمر إلى التوصل إلى إئتلاف وطني يجمع كافة المكونات العراقية. القصد من كل الشرح أعلاه، هو التأكيد على أنّ المكونات الأساسية التي يتشكل منها العراق لكل مكوّن منها تطلعاته

[1]. خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص429.

[2]. كمال عبد الواحد، "العلاقات الكردية – التركمانية في العراق"، مجلة دراسات عراقية، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق، العدد 9، 2006، ص 95.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

السياسية الداخلية والخارجية، والتي لا تبشر إطلاقاً بالوصول إلى تفاهم وطني جامع لكل تلك المكونات، وهذا ما يعيق بنظرنا مسألة نجاح التحول الديمقراطي الذي وضع خطوطه العريضة نص الدستور الحالي لجهة تحديد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية الحقيقية[1].

المبحث الثالث: العوائق الاجتماعية والسياسية أمام التحول الديمقراطي للمجتمع المدني في العراق

لا شك أنه واستنادًا إلى ما سبق شرحه عن خلفيات المكونات الأساسية الثلاث للشعب العراقي، علينا الاستنتاج أنّ لكل مكون مبادئه الثقافية والاجتماعية والسياسية، والتي في بعض الأحيان كما أثبتت التجارب والوقائع العملية ما قبل تغيير النظام عام 2003 وحتى ما بعده، تتقدم تلك المبادئ على كل ما هو وطني ومصلحة عامة. إذ أن لكل مكون تطلعاته الخاصة به على الأقل بالنسبة للمكون الكردي والمكون التركماني، وحتى المكون العربي لديه مقومات اجتماعية وسياسية تختلف بين مذهب وآخر وحتى ضمن المذهب الواحد. وعليه، سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تلك المعوقات وفق الآتي:

المطلب الأول: المعوقات الاجتماعية

تشكل الوحدة الوطنية حجر الزاوية للإرادة العامة، من خلالها تواجد سلطة سياسية داخل أي بلد تستند على تلك الإرادة لتفعيل دورها الداخلي. للأسف العراق عانى في الماضي ولا يزال يعاني مما يعرف بأزمة الهوية العراقية، التي تفرض عدم إشراك أي عامل خارجي في مفاصل تلك الهوية إذ من خلال الهوية يتواجد شعور وطني واحد يعزز الوحدة الوطنية. إن أزمة الوحدة الوطنية كما هو معروف ليست وليدة البارحة، بل هي قديمة كونها ترتبط بشكل أساسي بالمفاهيم التي تتحكم بكل مكون من مكونات العراق. كما أنه وللأسف بدلاً من خلق عراق جديد بعد الإطاحة بالنظام السابق لم تتمكن المكونات المتعاقبة على تجذير أسس واضحة من شأنها تعزيز الهوية الوطنية[2].

[1]. سعد العبيدي، دوامات المحلة قراءة سياسية نفسية لسنوات من المحن في عراق ما بعد التغيير، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2017، ص 39.

[2]. احمد محمد محي جفر، اشلاء الهوية الوطنية العراقية: دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية، اطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010 ص 25 وما يليها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وهذا الأمر بنظرنا لا تتحمله الحكومات المتعاقبة لوحدها، بل يشارك فيه قيادات الشعب العراقي، ودور سلطة الإحتلال في المرحلة الإنتقالية ومتابعة هذا الدور، خاصة لجهة إذكاء التمزق والتفرقة حيث تلاقت المصالح الخاصة للقيادات الجديدة التي عارضت النظام السابق، مع مصالح القوى الخارجية التي لا تريد عراقاً قوياً موحداً حيث من الأسف القول أن المصالح الإقليمية داخل الأراضي العراقية زرعت المزيد من التفرقة بين المكونات الأساسية، وبالتالي ضياع الهوية الوطنية، وقد تغلبت الولاءات الحزبية والطائفية والقبلية وحتى العشائرية على الولاء للدولة وضاعت الهوية الوطنية[1].

لقد فشلت الدولة العراقية من خلال سلطاتها الدستورية بدمج مختلف المكونات، والسبب في ذلك يعود بنظرنا إلى الفشل في ترسيخ مؤسسات دستورية هادفة إلى جمع كل المكونات تحت مظلتها، وبالتالي يمكن القول أن السلطة السياسية التي تولت الحكم بعد 2003 قد فشلت الفشل الذريع في بناء مفهوم الدولة – الأمة، كما هو معتمد في دول العالم، لا سيما في فرنسا التي ابتدعت هذه النظرية[2].

ومن دون وضع اللوم بالكامل على سلطة الاحتلال على هذا الإخفاق، الذي انعكس سلباً على مفهوم الدولة الديمقراطية، نعود ونؤكد على أن العامل الأساسي هو التفكك السياسي في المجتمع العراقي الذي يصعب تحديده، والذي تحول إلى كانتونات عربية مذهبية طائفية. وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه يفقد الوحدة الوطنية التي تعتبر المدخل الأساسي للديموقراطية ولتفعيلها. هناك عقبات كثيرة تقف بوجه التحول نحو الوحدة المجتمعية[3].

وفي المقابل، نجد مفارقة من نوع آخر، إذ ان الشعب العراقي، وبالرغم من الإنقسامات السياسية وغير السياسية التي فعلت فعلها في الجسم الاجتماعي، أظهر بعض أفراده وعيًا وتعلقًا بالدفاع عن وحدة النسيج الاجتماعي. ويمكن جمع تلك المبادرات الرائدة، على صعيد المواطنة، وعلى محدوديتها، لتشكل موضوعًا

---

[1]. حمد فاضل جاسم داود، "عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003"، مجلة السياسة الدولية، بغداد، العدد 25، 2014، ص 190.

[2]. احمد محمد محي جفر، مرجع سابق، ص 132.

[3]. جميل هلال، لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية: عوامل الاستقطاب، بيروت، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغى للسلام الدولي 2009، ص 8.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لأطروحة من الحجم الكبير تسمح بالإفادة منها في تنمية برامج الثقافة المدنية وبناء المناعة المواطنية والاجتماعية.

وأيضًا هناك مشكلة الفقر والبطالة، العراق يشكل النموذج الواضح لجهة تأثير الفقر على أداء الشعب، كون ما ينتج عن ذلك هو عدم قدرة الفرد على تأمين أدنى متطلبات الحياة للعيش بكرامة، مما يترتب عنه تفاوت كبير بين طبقات المجتمع ويدفع الناس إلى الهجرة من المناطق البعيدة والتمركز في ضواحي المدن الكبيرة وعلى أطرافها، حيث ينشأ ما يسمى جيوب الفقر، أو مدن الصفيح، حيث تعجز الحكومة عن تأمين المتطلبات المادية والخدمات الضرورية لعيش الساكنين في تلك المناطق الملاصقة للمدن، وبالتالي تصبح تلك المناطق مقصداً لكل الفئات الفقيرة ومن مختلف مكونات الشعب العراقي حيث تصبح التناقضات الإجتماعية والثقافية والاقتصادية حجر عثرة بوجه الديمقراطية، وتشكل حالة مرضية لا يمكن معالجتها.

كما إن تأثير الفقر على مسار الديمقراطية ومساهمة المجتمع المدني فيه، لا ينحصر في المسألة العراقية، بل أنه يشمل كافة الدول وخاصة العربية منها، إذ يرى بعض الباحثين "أنّ المشكلة السكانية وما يواكبها من بطالة وفقر وحتى الأمية هذه المؤشرات تنعكس سلباً على ثقافة التطوع المدني وتاليًا مفهوم الديمقراطية لدى جميع أفراد الشعب ممن يعانون تلك المشاكل. وهنا نقول أن اي شعب يعاني من نسبة عالية من البطالة والفقر، يصبح أسير هموم التخلص من هاتين الآفتين، خاصة بغياب أي تخطيط واضح ومدروس من قبل السلطة المحلية لأن من يعيش الحرمان والجوع والفقر، لا يعد تفكيره يتجه باتجاه الديمقراطية والمبادرات التطوعية وضرورة تحقيقها كون اهتمامه هو تأمين سبل العيش من قبله، خاصة عندما تكون السلطة واهتماماتها في مكان آخر كما هي الحال في العراق.

المطلب الثاني: المعوقات السياسية

ان المدخل إلى تنمية ثقافة المشاركة المواطنية والمدنية، وبناء ديمقراطية حقيقية، هو وجود وعي ثقافي سياسي من شأنه التعالي عن خصوصيات أي مكون في أي مجتمع، وذلك في سبيل تحقيق المصلحة العليا للدولة والشعب معاً. ولهذا انعدمت فكرة الدولة والولاء لها كونها الحاضن الوحيد لكل المكونات، وسيطرت العصبيات والأعراف المنبثقة من جراء خضوع العراق للسيطرة الأجنبية. وبالتالي انعدمت تلك

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

السياسة وثقافتها التي هي في أساس فكرة الولاء للدولة وللوطن. وما زاد الأمر سوءًا أن سلطة الاحتلال ساعدت في تفشي غياب تلك الثقافة التي تعطي الأولوية للوطن وللمصلحة العليا حيث لا نتعجب من ذلك في الفترة التي عانى المجتمع العراقي من سيطرة الأجنبي على مقدرات العراق، وبالتالي سيطرة فكرة الانصياع على غالبية الشعب العراقي. وقد عمل المحتل بعد 2003 في متابعة تطوير ثقافة الخضوع مستفيداً من فقدان ثقافة المشاركة في الحكم، والتي تستمد جذورها من صلة المواطن بسلطته وتصميمه للإسهام في الحياة السياسية والتي هي المدخل الأساسي للأنظمة الديمقراطية حول العالم[1].

وهذا لا بد لنا من القول أن الثقافة السياسية هي كالحرية لا تمنح، بل على المجتمع السعي لاكتسابها بوسائله الذاتية رغم معارضة المعارضين، لأنّ هذه الثقافة السياسية من شأنها المساعدة في تحقيق الديمقراطية من خلال المشاركة في إدارة السلطة، حيث أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تخلي الشعب عن ثقافته التقليدية الغارقة في إطار التبعية العمياء للعشيرة أو القبيلة أو الطائفة. والمؤسف أنّ التجارب على أرض الواقع حتى بعد 2003 تؤكد على صعوبة التخلص من هذه التبعية للوصول إلى ثقافة سياسية تساعد في انتشال العراق مما يتخبط فيه في هذه المرحلة، وذلك باتجاه التحول الديمقراطي وبناء المواطنة، الذي سيكون لصالح العراقي بكل مكوناته وليس لمكون واحد على حساب الآخرين لا شك في النهاية أن الإحتلال الأميركي، ومن أجل تحقيق أهداف تتعلق بموقع العراق الإقليمي والعربي وحتى الدولي لم يقم بالجهد اللازم من أجل إجراء تحولات في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولو على مراحل لأنه يدرك أن العقلية التي كانت سائدة لدى كافة المكونات العراقية، ليس بمقدورها تحويل العراق نحو الديمقراطية الصحيحة[2].

كما ان انحراف الأداء السياسي عن المسار الذي وضعه دستور 2005 لتحقيق الديمقراطية. إن القراءة الموضوعية لنصوص دستور 2005 العراقي تؤكد على وجود المبادئ الأساسية التي تبنى على أساسها

---

[1]. حسين علوان الربيعي، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص 19.

[2]. حيزية بركات، أزمة الهوية الطائفية فى العراق بعد الإحتلال الإمريكى، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة المسيلة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016، ص ص 46-47.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الديمقراطية، وفي طليعة تلك المبادئ المساواة والحوكمة بكل شفافية. لكن للأسف بدأت السلطات التي توالت على الحكم بعد 2005، باعتماد الديمقراطية التوافقية التي اتاحت للقوى السياسية أن تتحكم بالأداء السياسي، وبالتالي خضوع الدولة لتلك القوى، مما انعكس ضعفاً على الحكومات وسيطر نظام المحاصصة بشكل غير مسبوق مقارنة مع دول العالم لأن تلك القوى السياسية تريد إبقاء النظام السياسي بمجمله اسير رغباتها، غير مهتمة إلا أن هذا الأداء السياسي سيجعل – لا بل جعل – العراق أسير تلك الرغبات، دون أي اهتمام بمستقبل العراق دولة وشعباً. والواضح أنّ هذه القوى السياسية رغم إدراكها بخطورة الانسداد السياسي، وصعوبة إيجاد أي حل لأي قضية – تنموية – اجتماعية – اقتصادية – خارج نظام المحاصصة، وتوزيع المغانم على الاتباع والمؤيدين، وكأن العراق برمته لا يستحق إعادة النظر بهذا الواقع الرديء الذي جعل العراق يتقهقر كنظام جديد يجهد لتنظيم ديمقراطي حقيقي، رغم وجود دستور مدون مكلل بقواعد الديمقراطية الأساسية المعتمدة. كل هذه المحليات تقودنا حتماً إلى التطرق إلى ما يعرف بقصور النظام الذي وجد بعد 2005، عن بناء نظام سياسي يتوق إليه كل الشعب العراقي.

الخاتمة

وفي خاتمة هذا البحث الذي تناولنا فيه آليات التحول الديمقراطي وتأثيره على دور منظمات المجتمع المدني وعملها وبينا معوقات عمل منظمات المجتمع المدني في ظل هذا التحول الديمقراطي وما يعانيه المجتمع العراقي خاصة بعد 2003 وانهيار النظام العراقي السابق والتحولات الكبيرة التي أصابت المجتمع العراقي، وتأسيساً على ما سبق توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي يمكن إيجاز أبرزها وفق الآتي:

أولاً: النتائج

1. إن هيئات المجتمع المدني هي هذا المصطلح الذي شكل ثورة في مجال الديمقراطية بخلقه مجموعات جديدة تقوم إلى جانب الأحزاب السياسية والقوى الضاغطة، على أن ما يميز تلك المجموعات هو بعدها عن السياسة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. أصبح دور منظمات المجتمع المدني مهماً في الحياة الديمقراطية وتطوير الدولة الحديثة وأصبح الاهتمام بها مقياساً لكل دولة وتطويرها. ولا يمكن الفصل بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني التي لها دور في تنظيم الحياة وقوانينها وعناصرها السلوكية والأخلاقية وتمتعها بالاستقلالية والمصداقية في الإدارة والتفعيل، حيث أن منظمات المجتمع المدني هي الدعامة الرئيسية للوصول إلى الديمقراطية والحالات الأخرى من المشاركة والتسوق والتعاون مع الدولة والمجتمع، ومن ذلك لا وجود للمجتمع المدني من دون حماية الدولة له ولأبناء المجتمع المدني من دون بناء للدولة فالدولة والمجتمع المدني واقعان متلازمان، فالدولة تستمد من المجتمع المدني قيمتها وقواها وسياساتها، والدولة الوعاء أو الإطار الذي يحتضن ويؤطر حركة المجتمع المدني ونشاطه.
3. إن القوانين التي تولت تنظيم " هيئات المجتمع المدني في العراق قد تباينت في ما بينها، لناحية الإقرار من عدمه، وبين إطلاق العنان لها بالعمل من عدمه، وهذه نتيجة طبيعية لما فرضته الدكتاتوريات المتعاقبة على هذا البلد؛ على أنّ ذلك لم يستمر طويلاً لأن دوام الحال من المحال. ذلك أنه، وبعدما عصفت رياح التغيير في أرجاء الوطن العربي و في ظل نسيم الربيع العربي الذي دعا أغلب دول العالم لتبني النهج الديمقراطي بالترغيب أو الترهيب: انعكس الأمر على الحكومات القائمة في تلك البلدان، فتمت إزالة بعضها لكونها لا تعرف معنى الديمقراطية، والتي منها النظام السابق في العراق، والذي كان شعبه مغيبًا طيلة فترة الحكم المظلمة، والتي حولت الشعب العراقي إلى شعب لا يعرف ما هي الديمقراطية. وبمرور الزمن، وتسارع التغيرات التي ألقت بظلالها على العراق تحول هذا البلد إلى الديمقراطية من خلال تبنّي نظام يسمح بإشراك أكبر عدد ممكن من الأفراد في ممارسة العملية السياسية، والتدخل في صنع القرار السياسي؛ على أن يتم بالمقابل تفعيل دور تلك الهيئات التي راحت تكون لها أرضية صلبة تمثلت بزرع الثقة في المواطن، لكي يتحوّل إلى عنصر فعّال في دولة العراق الحديث.
4. هناك دور باهت لمنظمات المجتمع المدني في تعزيز التحولات الديمقراطية من خلال العمل بمبدأ الفرضية هذا هو الواقع الذي يفترض ان تساهم وبقوة في عملية تغيره نحو الافضل, ونلاحظ ذلك من خلال المتابعة الشكلية في الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المحافظات التي تشكل عنصرا اساسيا في بناء الدولة العصرية والمجتمع المدني المزدهر.

ثانياً: التوصيات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1- ضرورة أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور رئيس في رسم الاستراتيجيات الخاصة ببناء الدولة العراقية وبالتنسيق مع الحكومات وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني من خلال تطوير صياغة عمل و إطارات نظرية ملائمة لتوطين النشاط المدني.

2- لتحسين أداء منظمات المجتمع المدني وزيادة فعاليتها، يمكن اعتماد آلية تقييم ذاتي تعتمد على آراء المستفيدين من مشاريعها وخدماتها واعمالها وانشطتها عن طريق استمارة استبيان خاصة تعدها كل منظماته تحتوي على كافة المؤشرات والبيانات الاحصائية المطلوبة والمعلومات الاخرى ثم يتولى قسم مختص في الدراسات او الاحصاء تحليلها بطريقة علمية ومحايدة ونزيهة وكشف نتائجها امام الهيئة العامة بشكل ديمقراطي لتعزيز شفافية عمل هذه المنظمات المدنية.

3- يتطلب التخلي عن الديمقراطية التوافقية التي زرعها الاحتلال الأمريكي في العراق العودة إلى التطبيق الصحيح للنظام البرلماني الذي يقوم على مبدأ واضح وهو الأغلبية تحكم الأقلية بما لا يشكل تعارض المصلحة العليا للدولة.

قائمة المراجع

- أحمد سعيد نوفل، "معايير تصنيف الأحزاب السياسية"، ندوة دور الأحزاب في التنمية السياسية، مركز الريادة للمعلومات، عمان، الأردن، 1997.
- احمد محمد محي جفر، اشلاء الهوية الوطنية العراقية: دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية، اطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010.
- أحمد محي جعفر الشلاء، الهوية الوطنية العراقية دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010.
- برهان غليون، الدين نقد السياسة: الدولة والدين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2004.
- بيترو غالبريت، نهاية العراق، ترجمة: أياد احمد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2017م.
- جعفر عتريس، العراق في قلب الإعصار، دار المحبة البيضاء، بيروت، 2014م.
- جميل هلال، لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية: عوامل الاستقطاب، بيروت، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغى للسلام الدولي 2009.
- جيف سيمونز ، عراق المستقبل السيادة الأمريكية في أعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سفيد العظم، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 2014م.
- حازم صاغية، صراع السلام والبترول في إيران، ط 5، بيروت، دار الطليعة، 2019.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- حسين علوان الربيعي، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009.
- حمد فاضل جاسم داود، "عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003"، مجلة السياسة الدولية، بغداد، العدد 25، 2014.
- حيزية بركات، أزمة الهوية الطائفية فى العراق بعد الإحتلال الإمريكى، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة المسيلة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016.
- خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- رند رحيم، مراقبة الديمقراطية في العراق، تقرير رقم (1) عن الوضع في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ،297، بيروت، 2018م.
- سعد العبيدي، دوامات المحلة قراءة سياسية نفسية لسنوات من المحن في عراق ما بعد التغيير، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2017.
- طهاري حنان ويوسفي مباركة، "تنظيم الجمعيات في القوانين الجزائية حرية بين الانغلاق والانفتاح"، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 18، العدد 73، 2021.
- عبد الإله المنصوري، الديمقراطية وحقوق الإنسان محنة الأمة بين سندان التسلط ومطرقة الفوضى والحروب الداخلية، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي، مجلد ،38 ، العدد 437، بيروت ، 2015م.
- عبد الجبار أحمد عبد الله الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة ،17 العدد32، العراق، 2025م.
- عبد الغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2020.
- غسان العطية، الحكومة الجعفرية الأولى والمهمات الصعبة، الملف العراقي، المعهد العراقي لتنمية الديمقراطية، العدد 140، العراق، 2025م.
- غسان مجذاب، أمجد طعمة، حقوق الانسان والديمقراطية ، العراق، 2018م.
- كمال عبد الواحد، "العلاقات الكردية – التركمانية في العراق"، مجلة دراسات عراقية، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق، العدد 9، 2006.
- لطفي حاتم، الإحتلال الأمريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- محمد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان، مركز دراسات الوحدة العربية مجلة المستقبل العربي، مجلد 23 العدد 257، بيروت، 2020م.
- مفيد الزيدي، "العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد العام 2014"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 16، جامعة بغداد، بغداد، 2016.
- ناظم نواف إبراهيم، "ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام 2003 وآثرها في الإستقرار السياسي"، دراسات دولية، بغداد، العدد 63، 2016.
- نزار مهدي الطائي، "الاتجاه نحو الدين"، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، عدد 12، رسالة 77، 2009.
- وليد عبد الناصر ، "الأكراد وإسرائيل"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والثلاثون المجلد 33، العدد 2، 2020.